

ملف المناصرة

عبد المجيد صبرة

Abdul Majid Sabra

قيد الحبس الاحتياطي اليمن

عبد المجيد صبرة محامٍ يمني دافع عن صحفيين وناشطين سياسيين وآخرين احتُجزوا بسبب ممارستهم حقوقهم. وتحتجزه سلطات الحوثيين دون تهمة في صنعاء منذ 25 سبتمبر/أيلول 2025، وأضرب عن الطعام في ديسمبر/كانون الأول 2025 ويونيو 2026، وفي سبتمبر/أيلول 2026 جددت منظمة العفو الدولية مطالبتها بالإفراج عنه.

01
القضية في دقيقة

عبد المجيد صبرة محامٍ يمني دافع عن صحفيين وناشطين سياسيين وآخرين احتُجزوا بسبب ممارستهم حقوقهم. وتحتجزه سلطات الحوثيين دون تهمة في صنعاء منذ 25 سبتمبر/أيلول 2025، وأضرب عن الطعام في ديسمبر/كانون الأول 2025 ويونيو 2026، وفي سبتمبر/أيلول 2026 جددت منظمة العفو الدولية مطالبتها بالإفراج عنه.

الحالة**قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض**25 سبتمبر/أيلول 2025**	الدولة**اليمن**
التهم منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي لإحياء ذكرى ثورة 26 سبتمبر/أيلول		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن عبد المجيد صبرة فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامنالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الحرمان من الدفاع القانونيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانيةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

الحبس الاحتياطي المطوّلالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التهديد والترهيبإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

03
مسار القضية

11 أبريل/نيسان 2020

فعل آخر

منعه من حضور جلسة الحكم على صحفيين يدافع عنهم

بصفته محامي الصحفيين الأربعة الذين حكمت عليهم المحكمة الجزائية المتخصصة الخاضعة للحوثيين بالإعدام في 11 أبريل/نيسان 2020، قال عبد المجيد صبرة إن الحكم صدر دون حضور أي محامٍ للدفاع، وإن قاضيًا منع محامي الصحفيين من دخول المحكمة منذ 27 يناير/كانون الثاني 2020. وقال إنه سيطعن في الحكم.

25 سبتمبر/أيلول 2025

اعتقال

اعتقاله في مكتبه بصنعاء

داهمت قوات حوثية مسلحة وعناصر بملابس مدنية مكتب عبد المجيد صبرة في حي شميلة بصنعاء، وأبرزت أمر قبض يستند إلى منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي عن ذكرى ثورة 26 سبتمبر، واقتادته إلى مكان غير معلوم.

25 سبتمبر/أيلول 2025

بدء الإخفاء القسري

انقطاع أخبار صبرة عن أسرته

لم تكن لدى أسرته أي معلومات عن مكان وجوده نحو عشرة أيام. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025 اتصل بها من أرقام مجهولة وقال إنه محتجز في عزلة. وقالت سبع عشرة منظمة، منها هيومن رايتس ووتش، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2025 إن احتجازه قد يرقى إلى الإخفاء القسري.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

تحقيق

استجوابه من الجهاز الأمني

استجوبه جهاز الأمن والمخابرات الحوثي. وقال شقيقه إنه قبل شروطًا للإفراج عنه، منها التعهد بترك عمله الحقوقي والتوقف عن النشر، لكنه لم يُفرج عنه.

7 ديسمبر/كانون الأول 2025

بدء إضراب عن الطعام

بدء الإضراب عن الطعام

بدأ عبد المجيد صبرة إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، وأبلغ أسرته بذلك هاتفيًا في 11 ديسمبر/كانون الأول 2025. وكان حينها محتجزًا في الحبس الانفرادي في مقر جهاز استخبارات الشرطة ومكافحة الإرهاب التابع للحوثيين في صنعاء.

17 ديسمبر/كانون الأول 2025

سياق

خبراء أمميون يثيرون قضيته

وجّه المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان وخبراء أمميون آخرون رسالة مشتركة إلى حركة أنصار الله بشأن القبض التعسفي عليه واحتجازه. ولم يرد أي رد خلال مهلة السرية البالغة 60 يومًا.

21 يناير/كانون الثاني 2026

الظهور في الاحتجاز

أسرته تزوره لأول مرة ومكان احتجازه بات معروفًا

زارته أسرته للمرة الأولى، وأصبح مكان احتجازه معروفًا.

25 يناير/كانون الثاني 2026

نقل بين أماكن الاحتجاز

نقله إلى سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات

نُقل إلى سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات الحوثي في ضاحية شملان شمال غرب صنعاء. وكانت أسرته تزوره حينها أسبوعيًا، ولم توجَّه إليه أي تهمة.

أبريل/نيسان 2026

سياق

العفو الدولية تطالب بالإفراج عنه

طالبت منظمة العفو الدولية بالإفراج الفوري عنه بعد سبعة أشهر من الاحتجاز دون تهمة.

يونيو/حزيران 2026

سياق

تهديد أشقائه بالاعتقال انتقامًا

هدد ضباط أمن حوثيون باعتقال أشقائه، وتعرضت الأسرة للترهيب عند مدخل الجهاز الأمني.

16 يونيو/حزيران 2026

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب ثانٍ مفتوح عن الطعام

بدأ إضرابًا ثانيًا مفتوحًا عن الطعام.

17 يونيو/حزيران 2026

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء الإضراب عن الطعام بعد موافقة الجهاز الأمني على رفع قضيته

أنهى الإضراب عن الطعام بعد موافقة الجهاز الأمني على رفع قضيته.

8 سبتمبر/أيلول 2026

سياق

لا يزال محتجزًا دون تهمة

كان لا يزال محتجزًا دون تهمة في سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات في صنعاء، بعد قرابة عام من اعتقاله.

24 سبتمبر/أيلول 2026

سياق

منظمة العفو الدولية: لا يزال محتجزًا دون تهمة بعد عام

قالت منظمة العفو الدولية إنه لا يزال محتجزًا تعسفيًا في مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن والمخابرات الذي يديره الحوثيون في شملان قرب صنعاء، ولم توجَّه إليه أي تهمة رسمية. وبحسب أحد أقاربه، استُجوب بشأن منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي في ذكرى ثورة 26 سبتمبر/أيلول وبشأن عمله محاميًا في قضايا حقوق الإنسان. ودعت المنظمة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال عبد المجيد صبرة محتجزًا دون تهمة لدى جهاز الأمن والمخابرات الحوثي في صنعاء، بعد أكثر من 13 شهرًا على القبض عليه. وفي 24 سبتمبر/أيلول 2026 جددت منظمة العفو الدولية مطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه، ولم يُبلَّغ منذ ذلك الحين عن الإفراج عنه أو إحالته إلى محكمة.

الخلفية والعمل

عبد المجيد صبرة محامٍ في مجال حقوق الإنسان مقيم في صنعاء باليمن. ويمثّل منذ سنوات أشخاصًا تحتجزهم سلطات الأمر الواقع الحوثية بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وكان من بين موكّليه صحفيون استُهدفوا بسبب عملهم الصحفي، وناشطون سياسيون احتُجزوا بسبب أنشطة معارضة، وآخرون تعرّضوا للاحتجاز التعسفي في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات أنصار الله.

واستخدم منصات التواصل الاجتماعي لتوثيق القضايا وإطلاع الأسر على المستجدات والمناصرة العلنية من أجل سلامة الإجراءات القانونية والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية. وجعلته ممارسته القانونية ومناصرته عبر الإنترنت شخصية بارزة في الفضاء المتقلص للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن.

القبض

في 25 سبتمبر/أيلول 2025، داهمت مجموعة من القوات الحوثية المسلحة وعناصر بملابس مدنية مكتب عبد المجيد صبرة في منطقة شميلة بصنعاء. وأبرزوا أمر قبض وأبلغوا الحاضرين بأنه يُحتجز بسبب منشورات نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي لإحياء ذكرى ثورة 26 سبتمبر، انتفاضة عام 1962 التي أقامت الجمهورية العربية اليمنية. واقتاده الرجال إلى مكان غير معلن.

وطوال عدة أيام بعد القبض عليه، لم تتلقَّ أسرته أي معلومات عن مكانه. ولم تتمكن من التواصل معه أو التأكد من الجهة التي تحتجزه. وتسببت فترة الإخفاء القسري في ضائقة نفسية شديدة لأقاربه، الذين لم تكن لديهم أي وسيلة قانونية لتحديد مكانه.

ظروف الاحتجاز والإضراب عن الطعام

في 11 ديسمبر/كانون الأول 2025، تمكّن عبد المجيد صبرة من إجراء اتصال هاتفي بأسرته. وأبلغهم بأنه بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه التعسفي. وكان حينها محتجزًا في الحبس الانفرادي في منشأة جهاز مخابرات الشرطة ومكافحة الإرهاب التابع للحوثيين في صنعاء. وفي يناير/كانون الثاني 2026 نُقل إلى سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات، وفي 21 يناير/كانون الثاني 2026 سُمح لأسرته بزيارته لأول مرة. وفي يونيو/حزيران 2026 أضرب عن الطعام مجددًا يومين. وحتى سبتمبر/أيلول 2026 كان لا يزال محتجزًا دون تهمة في سجن تابع لجهاز الأمن والمخابرات في صنعاء.

وتثير ظروف احتجازه مخاوف جدية على سلامته الجسدية والنفسية. فالحبس الانفرادي المطوّل معترف به شكلًا من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لا سيما حين يقترن بالحرمان من التواصل مع محامٍ وبالغموض المحيط بأي تهم رسمية أو إجراءات قضائية.

الإجراءات القضائية

حتى سبتمبر/أيلول 2026، لم توجَّه إليه أي تهمة ولم يُحَل إلى النيابة أو يُعرض على أي محكمة. ولم تُبلَّغ أسرته بأي موعد لمحاكمة أو بأي إجراء قانوني. واستند أمر القبض إلى نشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن لا يوجد أي أساس قانوني في القانون اليمني أو القانون الدولي يبرر الاحتجاز بسبب التعبير السلمي.

ويبدو احتجازه مرتبطًا مباشرة بعمله الحقوقي وممارسته حرية التعبير، وكلاهما محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يُعد اليمن طرفًا فيه.

الاستجابة الدولية

أدانت منظمات حقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي لعبد المجيد صبرة وإخفاءه القسري. ويمثل استهداف المحامين الذين يدافعون عن أشخاص احتُجزوا بسبب ممارستهم حقوقًا أساسية شكلًا بالغ الشدة من القمع، يقوّض سيادة القانون ويحرم مجتمعات بأكملها من سلامة الإجراءات القانونية. وتجسّد قضيته القمع المنهجي

للمناصرة القانونية وحرية التعبير في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/abdul-majid-sabra/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 2026-01-21. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org